الأمم المتحدة S/2012/887

مجلس الأمن

Distr.: General
27 November 2012
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن استعادة النظام الدستوري في غينيا – بيساو

أولا – مقدمة

١ – يقدم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ٢٠٤٨ (٢٠١٢) الذي طلب فيه المجلس إليّ تقديم تقارير منتظمة كل ٩٠ يوما عن تنفيذ ذلك القرار، بما في ذلك إعادة النظام الدستوري إلى نصابه في غينيا – بيساو واحترامه، وكذلك عن الوضع الإنساني في البلد. ويغطي هذا التقرير التطورات الرئيسية منذ تقريري الأخير المؤرخ ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ (S/2012/704).

ثانيا – إعادة النظام الدستوري إلى نصابه واحترامه

ألف – الحالة السياسية

١ – نظرة عامة على الوضع السياسي في البلد

٢ – ظلت الحالة السياسية العامة في البلد خلال الفترة المشمولة بالتقرير دون تغيير نسبيا. ولم يتحقق تقدم يذكر في التوصل إلى ترتيب انتقالي شامل تشارك فيه جميع العناصر السياسية الفاعلة أو في وضع خارطة طريق توافقية نحو الاستعادة الكاملة للنظام الدستوري في البلد. وعلاوة على ذلك، كان هناك تدهور ملحوظ في الوضع الأمني في البلد في أعقاب الهجوم المسلح ضد الكتيبة المحمولة جوا التابعة للقوات الموجودة في قاعدة بيسالانكا الجوية في بيساو في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر.

٣ – ولا تزال المشاورات التي بدأها سريفو ناماديو ”الرئيس الانتقالي“ مع الأحزاب السياسية في الجمعية الوطنية، بما في ذلك الحزب الأفريقي لاستقلال غينيا والرأس الأخضر، بهدف الدعوة إلى عملية انتقال شاملة لم تحقق أي نتائج تذكر. ولم تفلح المبادرات المماثلة التي قام بها الحزب الأفريقي مع ممثلي الأحزاب السياسية الأخرى والمجتمع المدني أيضا. وفي

291112 291112 12-60363 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

غضون ذلك، أعرب بعض أنصار الانتقال، بما في ذلك حزب التجديد الاجتماعي وهو ثاني أكبر حزب في البرلمان، عن معارضتهم لهذه المبادرات على أساس أن الحزب الأفريقي ممثل بما فيه الكفاية في الهياكل ''الانتقالية''. وحذر السيد كومبا يالا زعيم حزب التجديد الاجتماعي في حديث له مع جناح الشباب في الحزب في ١٤ أيلول/سبتمبر، من أي محاولة يقوم بها الحزب الأفريقي لتغيير الترتيبات الانتقالية الحالية.

٤ - وفي ١٥ أيلول/سبتمبر، اتهمت الجبهة الوطنية المناهضة للانقلاب وهي ائتلاف من الأحزاب والمنظمات المعارضة للانقلاب الذي وقع في ١٢ نيسان/أبريل، سلطات الأمر الواقع بالتخطيط لإسكات زعماء المعارضة، بما في ذلك أعضائها، بسبب بياناتهم التي تندد بزيادة الاتجار بالمخدرات في البلد. وفي ٢٨ أيلول/سبتمبر، ادعى الأمين التنفيذي للجبهة الوطنية المناهضة للانقلاب أن الائتلاف قد جمع ما يقرب من ٠٠٠ ١٠٠ توقيع كجزء من حملة تهدف إلى عودة الزعماء المخلوعين في نيسان/أبريل. بيد أن الأمانة الوطنية للحزب الأفريقي دعت في اليوم نفسه، لتعليق أنشطة الجبهة الوطنية المناهضة للانقلاب على أساس أن هذه الأنشطة لا تتسق مع جهود الحزب الأفريقي من أجل التقارب مع سلطات الأمر الواقع.

٥ - وعلى الرغم من التوترات السياسية الناجمة عن محاولة بيريرا رايموندو الرئيس المخلوع وسيريفو نهاماجو ''الرئيس الانتقالي'' للتحدث في المناقشة العامة للدورة السابعة والستين للجمعية العامة في نيويورك، فقد التقى الزعيمان لفترة وجيزة في ٢٩ أيلول/سبتمبر في نيويورك تحت رعاية الاتحاد الأفريقي. وبعد ذلك، عقد وزيرا خارجيتهما اجتماعا مغلقا في مكتب الاتحاد الأفريقي في نيويورك تم خلاله الاتفاق على ما يلي: (أ) نشر بعثة مشتركة تتألف من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والاتحاد الأوروبي إلى غينيا - بيساو؛ (ب) عقد حوار شامل بين أصحاب المصلحة الوطنيين؛ (ج) قيام الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بتيسير عقد اجتماع في أديس أبابا بمشاركة ممثلين عن الطرفين.

٦ - بيد أن ''وزير الخارجية الانتقالي'' قام في مؤتمر صحفي يوم ٥ تشرين الأول/أكتوبر، بالتقليل من أهمية آفاق عقد اجتماع في أديس أبابا، بحجة أنه ليس هناك شيء لمناقشته لأن ''الحكومة الانتقالية'' قد شكلت لتسهيل العودة إلى النظام الدستوري. كما اتهم الأمم المتحدة بالتخلي عن غينيا - بيساو وعدم القيام بدور توفيقي.

٧ - وفي ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، أصدرت سلطات الأمر الواقع بلاغا أعلنت فيه أن القوات المسلحة صدت هجوما شنته مجموعة من الرجال المسلحين ضد الكتيبة المحمولة جوا

الموجودة في قاعدة بيسالانكا الجوية في بيساو، وأسفر عن وقوع ستة قتلى. وفي البيان، ذكرت سلطات الأمر الواقع أنه تم إلقاء القبض على شخصين بينما تمكن آخرون عدة من الفرار. كما وصفت الهجوم بأنه محاولة لزعزعة استقرار البلد وعودة كارلوس غوميز جونيور رئيس الوزراء المخلوع إلى السلطة، واتهمت أعضاء مجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، ولا سيما البرتغال والرأس الأخضر، بالوقوف وراء الهجوم وتشجيع زعزعة الاستقرار في البلاد لتبرير إيفاد قوة عسكرية بتكليف من الأمم المتحدة.

٨ - وفي ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، قام ''رئيس الوزراء الانتقالي'' بإبلاغ السلك الدبلوماسي في بيساو بأن ''عناصر أجنبية'' بقيادة النقيب بنساو نتشاما وهو ضابط عسكري من غينيا - بيساو سبق له أن خدم في عهد كل من اللواء أنطونيو إندجاي الرئيس الحالي لأركان الجيش ونائب الأميرال زامورا إندوتا، رئيس أركان الجيش الذي أطيح به في التمرد الذي وقع في ١ نيسان/أبريل ٢٠١٠، هي التي نفذت الهجوم الذي وقع في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر. وعلاوة على ذلك، طلبت سلطات الأمر الواقع في بيان صدر في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر في أعقاب الاجتماع الاستثنائي الذي عقده مجلس الوزراء، من لشبونة تفسيرا للحملة الإرهابية التي قام بها النقيب نتشاما، وأعربت عن تحفظات بشأن علاقات غينيا - بيساو في المستقبل مع مجموعة الدول الناطقة بالبرتغالية. كما حذرت سلطات الأمر الواقع التمثيل الدولي في بيساو من أنه لا يمكن التغاضي عن توفير الحماية ''للإرهابيين''.

٩ - وقد أعرب أصحاب المصلحة على الأصعدة الوطني والإقليمي والدولي عن إدانة الهجوم الذي وقع في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، بما في ذلك حزب التجديد الاجتماعي وحركة المجتمع المدني من أجل الديمقراطية والسلام والتنمية والكنيسة الكاثوليكية والأمم المتحدة وسائر الشركاء الدوليين، بما في ذلك مجموعة الدول الناطقة بالبرتغالية والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وفي ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، دعت حكومة البرتغال لإيجاد حل سلمي لمشاكل غينيا - بيساو من خلال عملية سياسية شاملة وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٠٤٨ (٢٠١٢)، وشددت على أنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري. وفي ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، صدر بيان عن جهة وُصفت بأنها ''حكومة غينيا - بيساو'' في المنفى أدان الهجوم ودعا الأمم المتحدة إلى تشكيل لجنة للتحقيق في مقتل الأشخاص الستة. ودعا البيان أيضا إلى التعجيل بإنشاء محكمة جنائية دولية لغينيا - بيساو وإيفاد قوة عسكرية دولية إلى البلد.

١٠ - وفي ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، وبعد اجتماع لمجلس الوزراء برئاسة ''الرئيس الانتقالي''، قام المتحدث باسم سلطات الأمر الواقع بإبلاغ مؤتمر صحفي بأن الأشهر الخمسة الأولى من الفترة الانتقالية كانت ''صعبة للغاية''، إلا أن سلطات الأمر الواقع تمكنت من دفع الرواتب وستواصل القيام بذلك. وألقى باللوم، في جملة أمور، على الأحوال غير المواتية لسوق تصدير جوز الكاجو، وتعليق اتفاق صيد الأسماك مع الاتحاد الأوروبي والتباطؤ العام في النشاط الاقتصادي في البلد لمواجهة التحديات المالية التي تواجهها سلطات الأمر الواقع. وأشار إلى أن عدم الاعتراف بسلطات الأمر الواقع وتعليق المساعدة من قبل بعض البلدان قد أدى إلى تفاقم المشكلة، مضيفا أنه لا يمكن إجراء الانتخابات دون دعم من شركاء البلد الدوليين.

٢ - لمحة عامة عن حالة حقوق الإنسان في البلد

١١ - تدهورت حالة حقوق الإنسان بشكل ملحوظ خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وبعد الهجوم المسلح الذي وقع في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، زادت التقارير عن حدوث انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، بما في ذلك التعذيب والإعدام بإجراءات موجزة. وهناك مخاوف من استمرار انتهاكات الحق في الحياة والأمن الشخصي والأمن المادي والسلامة البدنية والملكية الخاصة والوصول إلى العدالة، فضلا عن الحق في حرية الاجتماع والرأي والمعلومات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن بعض عناصر من المجموعة العرقية فيلوب/جولا الذين اتهموا بدعم الهجوم، كانوا هدفا لانتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك ما ذكر عن تعرضهم للإيذاء والتعذيب والقتل.

١٢ - وذكر أن قوات الجيش وأجهزة الاستخبارات في البلد شنت عمليات أمنية، بما في ذلك عمليات تفتيش من منزل الى منزل، في أنحاء من بيساو وأجزاء أخرى من البلد لإلقاء القبض على المرتبطين بالهجوم المزعوم. كما قامت باختطاف وتعذيب لانكوبا جولا ندجاي زعيم الجبهة الوطنية المناهضة للانقلاب، وسيلفستر ألفيس زعيم الحركة الديمقراطية الغينية، الذي حذر السلطات من الإدلاء بتصريحات لا أساس لها حول الهجوم. وعلاوة على ذلك، أجرت عمليات بحث عن توماس باربوسا وزير الخارجية السابق وعضو الحزب الأفريقي، المتهم بالتواطؤ في الهجوم المزعوم الذي وقع في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، وسياسي آخر هو إبراهيما سو اللذين تواريا عن الأنظار. وقد أدت هذه الإجراءات إلى إشاعة جو من الخوف وانعدام الأمن في البلد. وفي ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، أدان المتحدث الرسمي باسم سلطات الأمر الواقع الاعتقالات غير القانونية والاعتداءات والانتهاك الصارخ للدستور. وفي اليوم نفسه، أصدرت القوات المسلحة بيانا تنفي فيه تورطها في أعمال الضرب غير المشروعة

ومؤكدة التزامها بحماية الحقوق الأساسية للمواطنين. وتم إجلاء السيد ندجاي والسيد ألفيس، اللذين تعرضا للضرب المبرح واحتاجا لعلاج طبي مكثف، إلى داكار في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر وإلى لشبونة في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، على التوالي.

١٣ - وفي ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، قام الجيش بإغلاق جزيرة بولاما خلال عملية عسكرية تم خلالها إلقاء القبض على النقيب نتشاما. وخلال العملية، قتل أربعة مدنيين تم العثور عليهم مع النقيب نتشاما وتم اعتقال اثنين من ضباط الجيش. كما أجرى الجيش عمليات تفتيش للمنازل والاعتداء الجسدي على المدنيين وأجبروا بعضهم على المشاركة في عمليات التفتيش. وخلال هذه العملية، قيل إن أحد المدنيين قد قتل وتعرض ثلاثة آخرون للتعذيب قبل أن يتم إعدامهم بإجراءات موجزة. وقد تركت جثثهم على الشاطئ وقامت أسرهم بدفنهم في عين المكان. كما أفيد بأن أحد الرجلين اللذين زعم أنهما ساعدا على نقل النقيب نتشاما إلى بولاما، وهو من الأفراد العسكريين، في عداد المفقودين.

١٤ - وبعد العملية، قال دابا نا والنا المتحدث باسم القوات المسلحة، للصحفيين إن النقيب نتشاما خطط لقتل رئيس أركان الجيش وموظفيه بناء على أوامر من زامورا إندوتا نائب الأميرال الذي زعم أنه موجود في غامبيا. وذكر أيضا أن الرائد خورخي سامبو وهو نائب سابق لرئيس أركان القوات البحرية، قد تم إلقاء القبض عليه للاشتباه في مشاركته في الهجوم.

١٥ - وفي ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، غادر رئيس مكتب القناة البرتغالية في تلفزيون بيساو البلاد بعد أن طلب الناطق باسم سلطات الأمر الواقع من القناة استبداله، زاعما أنه ''انحرف بشكل واضح'' عن الأهداف التي أذن للمكتب بموجبها بالعمل. وقد أثارت هذه الحالة مخاوف من محاولات تقييد حرية الصحافة.

١٦ - وأدانت الحركة الوطنية للمجتمع المدني من أجل الديمقراطية والسلام والتنمية ورابطة غينيا - بيساو لحقوق الإنسان انتهاكات حقوق الإنسان في البلد، وحثت السلطات الوطنية على الوفاء بالتزاماتها والتصدي لمكافحة الإفلات من العقاب في حالات الاضطهاد وانتهاكات السلامة البدنية. كما ناشدت الحركة الوطنية للمجتمع المدني سلطات الأمر الواقع والقوات المسلحة العمل على القيام معا بإنشاء لجنة للتحقيق في جميع الجرائم المتعلقة بالهجوم الذي وقع في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، في حين أن رابطة غينيا - بيساو لحقوق الإنسان ناشدت المجتمع الدولي العمل على تنسيق الجهود بغية حل المشاكل في البلد، ولا سيما مكافحة الإفلات المؤسسي من العقاب وعدم الاستقرار الدائم.

٣ - الجهود المبذولة على الصعد الوطني والإقليمي والدولي لإعادة النظام الدستوري إلى نصابه واحترامه

١٧ - خلال الفترة قيد الاستعراض، واصل ممثلي الخاص مشاوراته بنشاط مع أصحاب المصلحة الوطنيين بهدف إقامة حوار تقوده القوى الوطنية لتضييق فجوة الانقسامات الداخلية والتوصل إلى توافق في الآراء بشأن الشروط اللازمة لتحقيق عملية انتقال سلمية وإرساء أسس السلام بعد انتهاء العملية الانتقالية. وفي هذا السياق، اجتمع في ١٩ أيلول/سبتمبر بالقادة الدينيين الذين أعربوا عن التزامهم بتشجيع وتيسير حوار وطني شامل على نطاق أوسع مع القادة السياسيين وقادة المجتمع المدني. وأكد القادة الدينيون أهمية الحفاظ على استقلاليتهم ومقاومة الضغوط الوطنية والدولية. وبناءً على الطلب الذي تقدموا به للحصول على مساعدة تقنية، وافق مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو على توفير تدريب على مهارات التيسير لمجموعة رئيسية مشكلة من مختلف الأبرشيات.

١٨ - وفي ٤ تشرين الأول/أكتوبر، عقدت مبادرة منظمة صوت السلام للحوار التشاركي على مستوى القواعد الشعبية حلقة عمل تأملية لمدة يوم واحد مع الأطراف السياسية وفي المجتمع المدني عن موضوع ''المرحلة الانتقالية: أي مستقبل لغينيا - بيساو''، بالشراكة مع المنظمة غير الحكومية الدولية السويسرية، التحالف الدولي لبناء السلام (إنتربيس). وأعرب المشاركون بالإجماع عن رفضهم لمرحلة انتقالية ليس الهدف منها سوى تنظيم انتخابات جديدة ودعوا منظمة صوت السلام وأصحاب المصلحة الوطنيين الآخرين إلى مواصلة التفكير في طرائق تتيح للعملية الانتقالية المساعدة على وضع حد للحلقة المفرغة من العنف السياسي والعسكري.

١٩ - وواصل ممثلي الخاص أيضاً استضافة اجتماعات الشركاء الدوليين المقيمين في بيساو كل أسبوعين لتبادل المعلومات وتنسيق الإجراءات فيما بينهم. وعقب اجتماع عقد في ١ تشرين الثاني/نوفمبر، أصدر ممثلي الخاص بياناً مشتركاً باسم الشركاء الدوليين أكد فيه من جديد استعدادهم لدعم الجهود الوطنية الرامية إلى إجراء حوار حقيقي وشامل لجميع الأطراف يرمي إلى تهيئة بيئة سياسية وأمنية مواتية لتحقيق عملية انتقالية سلمية سوف تنتهي مع إجراء الانتخابات وتؤذن بعودة النظام الدستوري.

٢٠ - وفي ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، نظم مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو اجتماعاً لممثلي اللجنة التنظيمية للمؤتمر الوطني، ومنظمة صوت السلام، والقادة الدينيين لتيسير تآزر مختلف مبادرات الحوار. وأثناء هذا الاجتماع، تبادل المشاركون

الآراء بشأن أهداف مجموعاتهم ومجالات التعاون الممكنة، واتفقوا على ضرورة الدعم المتبادل والتعاون.

٢١ - وفي ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، وجهت منظمة صوت السلام ''نداء من أجل إبرام عقد اجتماعي'' بحضور ''الرئيس الانتقالي'' وأسقف بيساو المعاون (ممثلاً للقادة الدينيين) ومسؤولين عسكريين وممثلي عدد من منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية وممثلي المجتمع الدولي. وعقب تقديم إحاطة عن المراحل الانتقالية السياسية السابقة في البلد، دعت منظمة صوت السلام أصحاب المصلحة الوطنيين إلى استخدام الفترة الانتقالية لإحداث تغييرات من شأنها حل المشاكل الهيكلية السياسية والعسكرية التي يعاني منها البلد، وإن اقتضى ذلك عملية انتقالية أطول أمداً.

٢٢ - وفي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، افتتحت رسمياً الدورة العادية الأولى للسنة البرلمانية ٢٠١٢-٢٠١٣. وشدد إبراهيما سوري ديالو، رئيس الجمعية الوطنية بالنيابة في كلمته الافتتاحية، على ضرورة استئناف الجمعية الوطنية عملها وشدد على أهمية دور البرلمانيين في إيجاد حلول للأزمة السياسية. وأقر بضرورة إشراك جميع أصحاب المصلحة الوطنيين في الجهود الرامية إلى تذليل العقبات الداخلية لحل الأزمة وناشد على وجه الخصوص الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا والرأس الأخضر وحزب التجديد الاجتماعي الاضطلاع بدور إيجابي. وأشار ''الرئيس الانتقالي'' في البيان الذي أدلى به إلى الدور التشريعي الحيوي الذي تضطلع به الجمعية الوطنية في المرحلة الانتقالية ودعا إلى الوحدة في إطار التنوع. ويشمل جدول أعمال الدورة البرلمانية التي ستنتهي في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ ملء الشواغر في المكتب البرلماني، وإدخال تعديلات على القانون الانتخابي، وتمديد ولاية الجمعية الوطنية، وانتخاب رئيس جديد للجنة الانتخابية الوطنية ليحل محل شاغل هذه الوظيفة السابق، ديسيبادو ليما دا كوستا، الذي توفي في لشبونة في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر. وتجدر الإشارة إلى أن الأمين العام لحزب التجديد الاجتماعي أشار عقب اجتماع عقد بين ''الرئيس الانتقالي'' ووفدي الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا والرأس الأخضر وحزب التجديد الاجتماعي في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، إلى أنه من غير الوارد استبدال رئيس الجمعية الوطنية بالنيابة، سوري ديالو من حزب التجديد الاجتماعي، وهو النائب الثاني لرئيس الجمعية الوطنية، نظراً إلى أنه يشغل هذا المنصب بحكم ''الحتمية الدستورية''. وفي ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، وافق البرلمانيون على تمديد ولاية الجمعية الوطنية حتى أداء البرلمانيين المنتخبين حديثاً اليمين.

٢٣ - وتواصلت الجهود الدولية المبذولة لتضييق فجوة الاختلافات بين الشركاء الدوليين لغينيا - بيساو بشأن الخطوات التالية التي يتعين القيام بها لإعادة النظام الدستوري في البلد إلى نصابه. وأكد مجلس وزراء جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، خلال دورته الاستثنائية الحادية عشرة المعقودة في ٢٤ أيلول/سبتمبر في نيويورك، أن المبادئ التوجيهية لحوار ممكن مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا هي التالية: (أ) الامتثال للشرعية الدولية؛ (ب) التقيد بالإطار الدستوري للبلد؛ (ج) إرساء عملية سياسية شاملة لجميع الأطراف يشارك فيها الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا والرأس الأخضر ''تضمن العودة الآمنة للمواطنين كارلوس غوميز جونيور، المرشح الذي حصل على أكبر عدد من الأصوات في الجولة الأولى من الانتخابات، ورايموندو بيريرا، الرئيس المؤقت وقت حدوث الانقلاب''. وفي هذا الصدد، أوعز مجلس وزراء جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية إلى أمينه التنفيذي بالاجتماع برئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على هامش الدورة السابعة والستين للجمعية العامة لمناقشة الحالة في غينيا - بيساو وتقديم توصيات بشأن سبل حل الأزمة.

٢٤ - وفي ٢٨ أيلول/سبتمبر، اشترك مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي وإدارة الشؤون السياسية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة في رئاسة اجتماع عقد في نيويورك لممثلي الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والاتحاد الأوروبي، يهدف إلى التوفيق بين مواقف الشركاء الدوليين بشأن سبل المضي قدماً في غينيا - بيساو وفقاً لقرار مجلس الأمن ٢٠٤٨ (٢٠١٢). وخلص هذا الاجتماع إلى أن الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة سوف يواصلان تيسير الجهود الرامية إلى تضييق فجوة الاختلافات بين الشركاء الدوليين بشأن الخطوات اللازمة لكفالة إعادة النظام الدستوري إلى نصابه بالكامل في غينيا - بيساو وإلى أن الاجتماع المقبل سوف يعقد في أديس أبابا. وفي اليوم التالي، استضاف الاتحاد الأفريقي في نيويورك اجتماعاً بين وزيري خارجية الحكومة المخلوعة وسلطات الأمر الواقع عقب تبادل مقتضب للآراء بين الرئيس المؤقت المخلوع رايموندو بيريرا و ''الرئيس الانتقالي'' سريفو ناماديو. واتفق الوزيران على إرسال بعثة مشتركة إلى غينيا - بيساو، وعلى ضرورة إجراء حوار شامل لجميع الأطراف وكذلك عقد اجتماع متابعة في أديس أبابا يشترك كل من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في تيسيره.

٢٥ - وفي ٩ تشرين الأول/أكتوبر، قدم ممثلي الخاص إحاطة إلى ممثلي السلك الدبلوماسي المعتمدين لدى غينيا - بيساو المقيمين في داكار، بشأن التطورات على أرض الواقع وجهود التنسيق. وأعرب ممثلو السلك الدبلوماسي عن مخاوف جدية بشأن عدم إحراز تقدم في

المرحلة الانتقالية الجارية وأكدوا من جديد ضرورة تنفيذ قرار الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الصادر في حزيران/يونيه ٢٠١٢ في ياموسوكرو الذي ينص على أن تعمل الأطراف السياسية الفاعلة والمجتمع المدني معاً ”للتوصل إلى حكومة جامعة حقاً من أجل ضمان انتقال توافقي“. وعلاوة على ذلك، شددوا على الأهمية الحيوية لتهيئة بيئة أمنية مواتية وإقامة حوار حقيقي وشامل بين جميع أصحاب المصلحة في غينيا - بيساو لضمان التوافق في الآراء والتسوية الضرورية بشأن سبل المضي قدماً لاستعادة النظام الدستوري.

٢٦ - وفي ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، قام ممثلي الخاص والممثل الخاص للاتحاد الأفريقي ورئيس مكتب الاتحاد الأفريقي للاتصال في غينيا - بيساو، السيد أوفيديو بيكينو، بزيارة إلى لواندا بناءً على طلب السلطات الأنغولية لإجراء مشاورات بشأن غينيا - بيساو. واجتمعا بوزير العلاقات الخارجية الأنغولي، جورج شيكوتي، وبمسؤولين حكوميين آخرين وناقشوا معهم السبل الكفيلة بتعزيز مشاركة أنغولا لدعم غينيا - بيساو، لا سيما تكثيف المشاورات مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بغية اتباع نهج توافقي بشأن التصدي للتحديات في البلد. وأشارت السلطات الأنغولية أيضاً إلى استعدادها لمواصلة العمل في إطار جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية وعلى الصعيد الثنائي من أجل تعزيز التعاون مع غينيا - بيساو وإنهاء الأزمة المستمرة.

٢٧ - وفي غضون ذلك، أصدر مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، عقب اجتماعه الذي عقد في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، بياناً ”شدد فيه على ضرورة مواصلة الجهود الإقليمية والدولية لتعزيز التقدم الذي أحرز في مجال البحث عن حل دائم للحالة السائدة في غينيا - بيساو“، و ”حثّ الأطراف في غينيا - بيساو على دعم السلام العام وإعلاء مصلحة شعب غينيا - بيساو وإظهار ما يلزم من ضبط النفس وروح التفاهم للتصدي للتحديات المتعددة الأوجه التي يواجهها البلد“. وأيد المجلس أيضاً اقتراح وزيري خارجية الحكومة المخلوعة وسلطات الأمر الواقع إرسال البعثة المشتركة إلى بيساو ”ووافق على الاجتماع مرة أخرى لاستعراض الحالة بالتفصيل بناءً على التقرير الشامل الذي ستقدمه رئيسة المفوضية إلى المجلس في غضون ٦٠ يوماً“.

٢٨ - وناقش رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، من جهتهم، الحالة في غينيا - بيساو في أبوجا في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، وأصدروا عقب ذلك بياناً أوعزوا فيه إلى مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ”بتسريع وتيرة العمل على إرسال بعثة التقييم المشتركة إلى غينيا - بيساو“، التي اعتبروا أنها تشكل خطوة مهمة لبناء توافق في الآراء على الصعيد الدولي. كما شجعوا شركاء غينيا - بيساو على ”حشد

جهودهم لتعزيز المرحلة الانتقالية وكفالة مصداقية العملية المفضية إلى إجراء انتخابات بحلول نيسان/أبريل ٢٠١٣". وأهابوا بالاتحاد الأفريقي "الاعتراف بالحكومة الانتقالية (هكذا وردت) في غينيا - بيساو، التي أنشئت بتيسير من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا"، وحثوا الاتحاد الأفريقي "على تعليق الجزاءات المفروضة على غينيا - بيساو تشجيعاً للسلطات الانتقالية وإقراراً بالتقدم الذي يواصل البلد إحرازه نحو تشكيل حكومة انتقالية أكثر شمولاً".

٤ - الجهود الرامية إلى إجراء عملية انتخابية ديمقراطية

٢٩ - في ٣ تشرين الأول/أكتوبر، عقد مجلس وزراء سلطات الأمر الواقع اجتماعا خُصّص لمناقشة الأعمال التحضيرية لإجراء الانتخابات العامة، التي تتوقع إجراءَها في آذار/مارس ٢٠١٣. وأفاد "وزير الاقتصاد الانتقالي"، الذي تلقّى تعليمات بفتح باب المشاركة في مناقصة عامة مقيّدة بشأن عملية تسجيل الناخبين باستخدام القياسات الحيوية، بأن ١٦ شركة قد أبدت اهتمامها بذلك وذكر أن إتمام جميع مراحل تلك العملية سيتطلب فترة من ستة إلى سبعة أشهر. وخلال الاجتماع، أيّد المجلس قرارا صادرا عن "رئيس الوزراء الانتقالي" يقضي بإنشاء لجنة يناط بها ضمان أمن العملية الانتخابية.

٣٠ - وأكّد وزير الإدارة الإقليمية للفترة الانتقالية، في اجتماع عقده مع مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، الجدول الزمني للانتخابات المقرّر إجراؤها في آذار/مارس ٢٠١٣ الذي وضعته سلطات الأمر الواقع. بيد أنه ذكر أن المعوّقات المالية وعدم تقديم الدعم من الشركاء الدوليين وحالات عدم التيقّن السياسي قد تحمل على إعادة النظر في ذلك الجدول. وذكر أيضا أنه تم إنجاز عملية وضع خرائط حدود الدوائر الانتخابية في مناطق البلد الثماني. وأشار أخيرا إلى أنه أجرى مشاورات مع ثلاثة أحزاب سياسية برلمانية، هي الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا والرأس الأخضر وحزب التجديد الاجتماعي والحزب الجمهوري من أجل الاستقلال والتنمية، بشأن عدد من المسائل المتصلة بقانون الانتخابات وأداء الجمعية الوطنية.

باء - الحالة الأمنية

٣١ - أقام الجيش نقاط تفتيش في مناطق بافاتا وكيبو وغابو في الأسابيع التي سبقت الاحتفال باليوم الوطني في ٢٤ أيلول/سبتمبر، ذكر أنها تدابير وقائية. وشهد يوم الاحتفالات، التي نظمتها القوات المسلحة، وجودا أمنيا مكثّفا لقوات بعثة الجماعة

الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا - بيساو حول مكان الاحتفالات، وإنْ كانت لم تشارك في العرض العسكري. وتولّى ”الرئيس الانتقالي“ رئاسة الاحتفالات بحضور رئيس أركان الدفاع لكوت ديفوار، ونائب رئيس أركان الدفاع لبوركينا فاسو، ورئيس أركان القوات الجوية للسنغال. وخلافا لتوقّعات الجيش، لم يتم الإعلان عن الترقيات، التي تشكّل عادة مصدرا للتوترات في أوساطه.

٣٢ - ولا يزال الضعف الشديد الذي يعتري القدرة على إنفاذ القوانين في غينيا - بيساو يفتح الطريق للجماعات الإجرامية المنظمة لاتخاذ البلد معبرًا لاتجارها الدولي بالمخدرات دون حساب أو عقاب. ويُدّعى أن هذا يحدث بدعم من أفراد قوات الدفاع والأمن وأعضاء النخبة السياسية. وقد أدى ذلك إلى انتشار الاتجار بالكوكايين دون هوادة في غينيا - بيساو. وتشير أجهزة الاستخبارات الدولية إلى أن الاتجار بالكوكايين يجري مرة كل أسبوع أو كل أسبوعين، دون أي تدخّل من مسؤولي الحكومة. وتشير أيضا إلى أن تلك الجماعات تلجأ، في أسلوب عملها، إلى نقل المخدرات إلى البلد إما على متن طائرات صغيرة تحطّ في مواقع هبوط سرية أو عن طريق سفن ترسو على طول المناطق الساحلية. ويُعتقد بأن مئات الكيلوغرامات من الكوكايين يتم الاتجار بها في العملية الواحدة. وتشكّل الأنشطة الإجرامية المنظمة في البلد تهديدا إضافيا لسيادة القانون والاستقرار الداخلي وإعادة النظام الدستوري إلى نصابه كاملا. وقد قدّم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في ٢٨ أيلول/سبتمبر نموذجا تدريبيا خاصا عن غسل الأموال وتمويل الإرهاب لصالح القضاة وموظفي إنفاذ القوانين. واستهدف التدريب الذي نظّمته وحدة الاستخبارات المالية تعزيزَ تصدّي المؤسسات الوطنية لغسل الأموال المتصل بالجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات في هذه المنطقة دون الإقليمية.

٣٣ - وفي أعقاب الهجوم الذي وقع في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، أُقيمت نقاط تفتيش مؤقتة مزودة بأفراد أمن بملابس مدنية يقومون بتفتيش ومراقبة السيارات المتوجّهة إلى منطقة ”بنها“ في بيساو، حيث توجد عدة سفارات ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو. وقد عمدت قوات الدفاع والأمن الوطنية إلى تفتيش عدة مركبات تابعة للأمم المتحدة بصورة غير مشروعة فيما تعرّض موظفو الأمم المتحدة الدوليون والوطنيون للتخويف على يد السلطات الأمنية لغينيا - بيساو وأجهزة مخابراتها. وفي اجتماع مع ممثلي الخاص في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، حاول ”الرئيس الانتقالي“ تبرير التدابير المتّخذة قائلا إن البلد يمر بفترة استثنائية. وقد أُزيلت نقاط التفتيش في وقت لاحق وإنْ ظلّت المراقبة الأمنية قائمة في المنطقة. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن النائب العام، الذي تقلّد منصبه في ٢٧ آب/أغسطس، لم يشرع في عمليات التحقيق في الهجوم الذي وقع في

٢١ تشرين الأول/أكتوبر والأحداث التي أعقبته. وبدلا من ذلك، أصدر مرسوما في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر يخوّل للجيش صلاحية إجراء التحقيقات المتعلقة بذلك الهجوم والأحداث اللاحقة.

٣٤ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، أبقى مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو على قنوات الاتصال مفتوحة مع ممثلين عن المؤسسات الوطنية المتعلقة بإصلاح القطاع الأمني، بما فيها الشرطة والأمانة الدائمة للجنة التوجيهية لإصلاح القطاع الأمني والقوات المسلحة والقضاء. وواصل المكتب المتكامل أيضا إجراء اتصالات منتظمة على مستوى العمل مع نظراء دوليين معنيين بإصلاح القطاع الأمني، بهدف زيادة تبادل المعلومات والتنسيق بشأن حوكمة إصلاح القطاع الأمني.

٣٥ - وفي ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، أبرم كادريه ديزيريه ويدراوغو، رئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وفوستينو فودوت إمبالي، وزير الخارجية والتعاون الدولي لسلطات الأمر الواقع، مذكرة تفاهم عن تنفيذ خارطة طريق إصلاح القطاع الأمني التي سبق أن أيّدتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية في عام ٢٠١١. وتتناول المذكرة مشاريع إصلاح القطاع الأمني التي قدرت تكاليفها بنحو ٦٣ مليون دولار. وهي توفّر الدعم للصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية للمتقاعدين من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة، والتسريح الأولي لقوات الدفاع والأمن، والتدريب، وحماية مؤسسات الدولة، وإنشاء لجان للتحقيق القضائي وحمايتها، وتحديد الهياكل الأساسية العسكرية.

٣٦ - وأصدرت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، عقب اجتماع رؤساء الدول والحكومات الذي عُقد في أبوجا في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، بيانا أعربت فيه ”عن تقديرها لقوات بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في بيساو والبلدان المساهمة بقوات لما تبذله من جهود في غينيا - بيساو“. وقرّرت أيضا أن تمدد ولاية البعثة التي كان من المقرّر أن تنتهي ولايتها الأصلية أو مدتها ستة أشهر في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر لستة أشهر أخرى.

ثالثا - الحالة الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية

٣٧ - يقدّر أن يبلغ النمو الاقتصادي في البلد لعام ٢٠١٢ نسبة تقلّ عن ٢,٥ في المائة في نهاية تموز/يوليه، مقابلَ توقّع أولي بنسبة ٤,٥ في المائة في أوائل العام. ويعزى ذلك في المقام الأول إلى انخفاض حجم إنتاج جوز الكاجو وصادراته وانخفاض الاستثمار العام. وبالرغم من الجهود الرامية إلى تعبئة الموارد الداخلية والخارجية، حدا الانخفاض العام في النشاط

الاقتصادي، مقترنا بتعليق الشركاء الدوليين دعمهم للميزانية، بسلطات الأمر الواقع إلى إعادة النظر في تخفيض ميزانيتها من مبلغ ١١٦,١ بليون فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية الذي كان مقرّرا أصلا لعام ٢٠١٢ إلى ١٠٠,٤ بليون فرنك. وقد ينال هذا من قدرات المؤسسات الوطنية على كفالة الحد الأدنى من أداء الإدارة العامة والخدمات الاجتماعية الأساسية، وبخاصة في مجالات التعليم والصحة والمياه والصرف الصحي.

٣٨ - وفي ٨ تشرين الأول/أكتوبر، أعلنت وزارة الصحة رسميا تفشي وباء الكوليرا في البلد، مع اكتشاف أول حالتين في ٢٦ آب/أغسطس، بما في ذلك حالة وفاة واحدة. وحتى ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، سُجّلت ٥٦٣ ٢ إصابة بالمرض و ٢٠ حالة وفاة بسببه، معظمها في بيساو ومناطق أويو وبيجاغوس وبيومبو وتومبالي وكينارا. وتواصل منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية العمل عن كثب مع منظمة أطباء بلا حدود والجهات المعنية الوطنية من أجل تكثيف الإجراءات الوقائية والعلاجية، كتقديم مجموعات لوازم مكافحة الكوليرا إلى جميع مناطق البلد التسع، وتوفير الدعم لمراكز علاج الكوليرا وأنشطة التوعية وجمع النفايات والرصد والتنسيق.

٣٩ - وفي أعقاب تعليق المدفوعات من الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا في آب/أغسطس ٢٠١١، لأسباب أُفيد بأنها تعود إلى أوجه ضعف في البرامج وسوء الإدارة المالية والاضطرابات السياسية في البلد، قدم فريق الأمم المتحدة المشترك لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الدعم لقيام الأمانة الوطنية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بإعادة هيكلة مشروع الصندوق العالمي وتأمين التمويل للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ للمشاريع المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية عن طريق آلية التمويل الانتقالية التابعة للصندوق العالمي. ويقدم فريق الأمم المتحدة المشترك أيضا الدعم لجهود الدعوة الرامية إلى تعبئة الموارد اللازمة لتلبية احتياجات التمويل العاجلة المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٤٠ - وفي ١٧ أيلول/سبتمبر، افتتحت وزارة التعليم رسميا السنة الدراسية الجديدة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ في موعد أبكر من المعتاد، من أجل استدراك الوقت الضائع جراء إغلاق معظم المدارس العامة قبل الانقلاب الذي وقع في ١٢ نيسان/أبريل وبعده. بيد أن نقابتين للمعلّمين، هما النقابة الوطنية للمعلمين والنقابة الديمقراطية للمعلمين، أعلنتا الإضراب عن العمل لمدة ٦٠ يوما في اليوم نفسه احتجاجا على عدم دفع مرتبات بعض فئات الموظفين وشروط الخدمة. ونتيجة لذلك، ظل العديد من المدارس العامة مغلقا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، في حين تواصلت المفاوضات بين وزارة التعليم والنقابتين. وقد تم أخيرا إبرام اتفاق

مع سلطات الأمر الواقع في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر وفتحت معظم المدارس العامة أبوابها من جديد في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر.

رابعا – حظر السفر

٤١ – في ١٨ أيلول/سبتمبر، وجّه رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بقرار مجلس الأمن ٢٠٤٨ (٢٠١٢) بشأن غينيا – بيساو رسالتين إلى الممثلَين الدائمَين للسنغال وكوت ديفوار لدى الأمم المتحدة، يطلب إليهما فيهما تقديم إيضاحات بشأن ورود تقارير مختلفة تشير إلى أن الفريق أنطونيو إنجاي (المعروف أيضا باسم أنطونيو إندجاي)، وهو أحد الأشخاص الأحد عشر الخاضعين لحظر السفر المفروض بموجب الفقرة ٤ من القرار ٢٠٤٨ (٢٠١٢)، قد يكون سافر في الآونة الأخيرة إلى كوت ديفوار. وفي ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، رد الممثل الدائم لكوت ديفوار لدى الأمم المتحدة على رسالة اللجنة مؤكدا أن الفريق إنجاي كان قد قام بزيارة إلى أبيدجان، في ٧ آب/أغسطس.

خامسا – ملاحظات

٤٢ – ما زلت أشعر بالقلق العميق إزاء استمرار عدم إحراز تقدم في استعادة النظام الدستوري في غينيا – بيساو وتدهور الوضع الأمني في أعقاب الهجوم الذي وقع في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ضد قاعدة عسكرية في بيساو. ولا يزال البلد مصابا بالشلل، مما يترتب عليه عواقب وخيمة على السكان وتدهور الحالة الاقتصادية.

٤٣ – وإنني أعرب عن الأسف لاستمرار التباين في الآراء، على الصعيدين الوطني والدولي، بشأن سبل المضي قدما في حل الأزمة السياسية في غينيا – بيساو. وإني في هذا السياق، أحث بقوة أصحاب المصلحة في غينيا – بيساو، ولا سيما سلطات الأمر الواقع، والقادة المخلوعين، والأحزاب السياسية والمجتمع المدني، على تكثيف الجهود من أجل التوصل إلى اتفاق على خريطة طريق وطنية لاستعادة النظام الدستوري بصورة كاملة.

٤٤ – ولقد أحطت علما بالتحضيرات التقنية التي تقوم بها سلطات الأمر الواقع لإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية وبدعوتها المجتمع الدولي لتقديم المساعدة المالية لدعم هذه الجهود. وعلى الرغم من أن بعض التدابير التقنية والمالية تعتبر من المتطلبات الأساسية لإجراء انتخابات ذات مصداقية، فإن نجاح العملية الانتخابية الديمقراطية يعتمد أيضا على تهيئة بيئة سياسية وأمنية واجتماعية تفضي إلى انتخابات سلمية وعلى الالتزام من جانب جميع أصحاب المصلحة بقبول النتيجة. أما البيئة السياسية الحالية، التي تواجه انقساما شديدا بين أصحاب المصلحة الوطنيين بشأن إدارة المرحلة الانتقالية وسبيل المضي قدما بالنسبة لبلدهم،

فليست بيئة مواتية. وإني في هذا الصدد، أحث القيادات السياسية والعسكرية والمدنية في غينيا - بيساو لطرح المصالح الحزبية جانبا والانخراط بشكل عاجل في حوار حقيقي، يشمل جميع الجهات الفاعلة، بما في ذلك تلك الموجودة في المنفى، لما فيه مصلحة شعب غينيا - بيساو. ويجب أن يختتم هذا الحوار باعتماد خريطة الطريق المقترحة، التي يجب أن تكون شاملة للجميع وأن تشمل المعايير التي تم تحديدها بشكل واضح وجدولا زمنيا لإجراء انتخابات ذات مصداقية تؤذن بنهاية هذه المرحلة الانتقالية.

٤٥ - وينبغي لشركاء غينيا - بيساو الدوليين، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي ومجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، مضاعفة جهودهم في سعيهم إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٠٤٨ (٢٠١٢). وقد طلبت في هذا الصدد، من إدارة الشؤون السياسية ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو العمل على تكثيف مشاركتهما مع الاتحاد الأفريقي للتعجيل بعقد اجتماع في أقرب وقت ممكن في أديس أبابا بين ممثلين عن سلطات الأمر الواقع والحكومة المخلوعة من أجل الاتفاق على الخطوات التالية لاستعادة النظام الدستوري، وفقا للقرار ٢٠٤٨ (٢٠١٢)، من خلال عملية الحوار الوطني. وبالإضافة إلى ذلك، فإن إدارة الشؤون السياسية ستشجع على القيام دون إبطاء، بما في ذلك من خلال البعثة المشتركة المقترحة، بوضع خارطة طريق مشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، بالتشاور الوثيق مع أصحاب المصلحة الوطنيين لدعم الجهود الوطنية الرامية إلى استعادة النظام الدستوري في غينيا - بيساو، وفقا للقرار نفسه. وتحقيقا لهذه الغاية، فإني أناشد جميع الجهات الفاعلة الالتزام بتنسيق الجهود المبذولة لتحقيق هذا الهدف لما فيه مصلحة السلام والاستقرار في غينيا - بيساو.

٤٦ - وقد أوضح الهجوم المسلح الذي وقع في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر وتداعياته هشاشة الوضع السياسي والأمني في البلد، واستمرار الدور المهيمن للجيش في شؤون الدولة. وقد زاد هذا الوضع من تصورات انعدام الأمن وعدم قدرة الدولة على حماية السكان، وخاصة بعض الجماعات العرقية. ويمكن أن تؤدي تصورات العنف العرقي والهيمنة العرقية إلى تهديد التماسك الاجتماعي في غينيا - بيساو، التي كان لها تاريخ طويل من التعايش السلمي بين مختلف المجموعات العرقية.

٤٧ - وإنني أشعر بالقلق بشكل خاص إزاء التقارير التي تفيد بقيام الجيش بانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان وبأعمال الترهيب، بما في ذلك حوادث الترهيب التي جرت ضد موظفي الأمم المتحدة الوطنيين والدوليين وقيام قوات الأمن الوطني بتفتيش مركبات الأمم

المتحدة دون مبرر. وإني أشعر أيضا بالقلق من أن بعض المواطنين يخشون من تعرض الجيش لهم، فيعمدون نتيجة لذلك إلى التواري عن الأنظار أو الفرار من البلد.

٤٨ - وإنني أدين بشدة جميع أعمال الاختطاف والاحتجاز غير القانوني والتخويف والعنف وانتهاك حرية التعبير والتجمع التي يرتكبها الجيش وقوات الدفاع في غينيا - بيساو. وتتحمل سلطات الأمر الواقع المسؤولية عن حماية السلامة البدنية لجميع مواطني غينيا - بيساو، وكذلك ضمان سلامة وأمن الأجانب، بمن فيهم أعضاء المجتمع الدولي، وفقا لقواعد القانون الدولي الواجبة التطبيق. كما تتحمل سلطات الأمر الواقع المسؤولية الرئيسية عن ضمان سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة وضمان احترام الامتيازات والحصانات الممنوحة للمنظمة، وموظفيها وممتلكاتها بموجب الاتفاقات الواجبة التطبيق، بما في ذلك اتفاق مركز البعثة الذي وُقع في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ وأحثها على الوفاء بهذه المسؤوليات.

٤٩ - وإنني قلق للغاية إزاء استمرار التأثير الذي تمارسه القوات المسلحة على الشؤون السياسية للبلد. وإني أدعو قيادة القوات المسلحة لغينيا - بيساو إلى احترام الرقابة المدنية على قطاع الدفاع والقطاعات الأمنية، وكفالة قيام جميع الأفراد العسكريين بذلك. كما أدعوها إلى احترام سيادة القانون والامتناع عن أي عمل من شأنه حرمان شعب غينيا - بيساو من حقوق الإنسان الخاصة به.

٥٠ - وهناك أدلة على حدوث زيادة كبيرة في أنشطة تهريب المخدرات والجريمة المنظمة في غينيا - بيساو منذ انقلاب ١٢ أبريل/نيسان. وإني أكرر الدعوة التي وجهتها في تقريري المقدم في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ (S/2008/628) إلى مجلس الأمن للنظر في إنشاء فريق من الخبراء للتحقيق في هوية وأنشطة الضالعين في الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة في غينيا - بيساو، مع إمكانية فرض جزاءات عقابية مستهدفة للمساعدة على عكس اتجاه النمو في أنشطة الاتجار بالمخدرات.

٥١ - ومن الملح أن تشرع سلطات الأمر الواقع في إجراء تحقيقات ذات مصداقية في الهجوم الذي وقع في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر وفي الأنشطة التي جرت في أعقابه، وذلك بهدف كفالة تقديم مرتكبي أي أنشطة غير مشروعة إلى العدالة. وكما هو مبين في تقاريري السابقة، فإنه أي حل دائم لعدم الاستقرار في غينيا - بيساو لا بد أن يشمل اتخاذ إجراءات ملموسة لمكافحة الإفلات من العقاب وضمان إحالة المسؤولين عن الاغتيالات السياسية، بما في ذلك تلك التي ارتكبت في عام ٢٠٠٩، وغيرها من الجرائم الخطيرة، مثل الأنشطة المتصلة بالاتجار بالمخدرات وانتهاكات النظام الدستوري، إلى العدالة.

٥٢ - ومما يشجعني أن الجمعية الوطنية عقدت دورة عادية بداية من ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر وأن البرلمانيين وافقوا على تمديد ولايتها حتى أداء البرلمانيين المنتخبين حديثا اليمين الدستورية. وإني أحث البرلمانيين في غينيا - بيساو على العمل معا لتمكين البرلمان من العمل وفقا لدستور البلد والقيام بدورهم في تسهيل التعجيل بانتهاء الفترة الانتقالية.

٥٣ - وإني أثني على موظفي مكتب الأمم المتحدة المتكامل لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو، بقيادة جوزيف موتابوبا، ممثلي الخاص، وعلى سائر أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري، فضلا عن أعضاء المجتمع الدولي الأوسع والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية، لمساهمتهم المتواصلة في جهود بناء السلام في غينيا - بيساو. وأود أن أشيد إشادة خاصة بالسيد موتابوبا على التزامه وخدمته كممثلي الخاص لغينيا - بيساو في السنوات الثلاث الماضية، في ظل الظروف السياسية والأمنية الصعبة في معظم الأحيان. وإنني ممتن بصفة خاصة لجهوده الدؤوبة الرامية إلى كفالة إيلاء الاهتمام الدولي، وخاصة من جانب مجلس الأمن ولجنة بناء السلام، للتصدي للتحديات التي تواجه غينيا - بيساو في الميدان السياسي وفي مكافحة تهريب المخدرات وفي التنمية وفي إصلاح قطاع الأمن وفي العمل على إيجاد حلول عملية لمواجهة هذه التحديات.